الإطار العام لمؤشرات وتدخلات نحو إدماج النوع الاجتماعي

ضمن استراتجيات وموازنات الهيئات المحلية

استند إعداد الإطار العام إلى مراجعة الخطط الإستراتيجية التنموية لثلاث هيئات محلية

من منظور النوع الاجتماعي

بالتعاون مع : بلدية بيرزيت، بلدية حلحول، بلدية عنبتا

وبدعم من المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية –مفتاح

و مؤسسة هينرش بيل

إعداد: فريق البحث

فاطمة البطمة و أيمن عبد المجيد

تشرين الثاني 2011

مقدمة

يأتي هذا التحليل في إطار مساعي مؤسسة مفتاح الهادفة إلى تطوير أداء الهيئات المحلية، من خلال تقديم مراجعة للخطط الاستراتيجية لثلاث بلديات (عنبتا شمالا، وبيرزيت وسطا، وحلحول جنوبا) بمنظور النوع الاجتماعي. حيث هدف هذا التحليل إلى تقديم توصيات واقتراحات تساهم في رصد أهم فجوات النوع الاجتماعي في بنية الاستراتيجيات المعدة من قبل البلديات.

وبشكل محدد تهدف هذه المراجعة:

لتحديد مجموعة من مؤشرات النوع الاجتماعي، نحو اقتراح مؤشرات تستخدم في عمليةالمتابعة والتقييم لهيئات محلية أخرى. حيث تأتي أهمية مؤشرات النوع الاجتماعي في تتبع أثر السياسات والخطط المنفذة على كل من النساء والرجال، وتساهم في تسليط الضوء على وضعية وأدوار كل من الرجال والنساء، بالتالي تقيس التقدم نحو العدالة على أساس النوع الاجتماعي، **والتي اعتبرتها هذه البلديات أحد مبادئها في بناء خططها الإستراتيجية**، من أجل ضمان الوصول للخدمات بالشكل الأفضل لكافة الأفراد في المجتمعات المحلية، وبشكل خاص المشاركة في تحديد الأولويات واتخاذ القرار حولها، الآليات المتبعة لضمان وصول هذه الخدمات لفئات المجتمع المختلفة بشكل عادل، والنساء بشكل خاص وأخذ وجهة نظرهن في الخدمات المقدمة، وأثرها عليهن وعلى حياتهن: من ناحية استخدام الوقت، نوعية الخدمة المقدمة، وعلى أدوار وعلاقات النوع الاجتماعي. هذا السياق من المتوقع أن يراكم على خبرات البلديات ويساندها في بناء منهج تعريفي تحليلي لعمليات تدخل تساهم في الحد من فجوة النوع الاجتماعي داخل الإستراتيجية، وتعزز الحالة المعرفية تنمويا للبلديات حول مفاهيم ترتبط بالنوع الاجتماعي كإطار تحليلي يساهم في بناء الاستراتيجيات وتنفيذها ومتابعتها لتكون حساسة لقضايا النوع الاجتماعي من خلال دمج الفئات المجتمعية على أساس تشاركي في عمل البلديات.

وقد استندت المراجعة على المرتكزات التالية

المرتكز الأول: ما الذي تسعى الهيئات المحلية (البلديات) تحقيقه من الخطة الإستراتيجية:

- **التنمية المحلية:** والتنمية المحلية هي عملية مستمرة يشارك فيها أكبر عدد ممكن من المؤسسات والأفراد في المجتمع، بهدف إحداث تغيير ايجابي كمي ونوعي في أوضاعه إلى مجتمع جديد اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، بحيث يتمتع أفراده بنوعية من الحياة أفضل مما كانت عليه.
- **الإستراتيجية عملية تغيير ارتقائي** ومخطط للنهوض الشامل والمتكامل لجميع نواحي الحياة في المجتمع، يقوم به أفراده (رجالا ونساءً) بنهج ديمقراطي، بما يضمن الحق في المشاركة، وضمن مبادئ العدالة والمساواة.

المرتكز الثاني: إدماج المفاهيم التنموية وربطها بعمل الهيئات المحلية:

- **التنمية التي** تسعى للحفاظ على حقوق ومصالح الأجيال القادمة وإعطاء صفة التنمية بالمشاركة، وذلك بهدف تمكين الفئات الضعيفة والمهمشة (مثل النساء والفقراء).

- بحيث لا تكون المشاريع مطروحة من الأعلى للأسفل بل ناتجة عن حوار وتفاعل وتنظيم التعبير عن الحاجات والأولويات، وهذا يتطلب أن يكون الأفراد في المجتمع لديهم المعرفة والمعلومات، والأدوات للتنمية الذاتية (فردية وجماعية).

- آخذين بالاعتبار أهم المبادئ التي يقوم عليها المنحى الحقوقي للتنمية: الإنسان هو محور التنمية، وعلى عملية التنمية أن تحترم كافة الحقوق،على التنمية أن تحترم بشكل خاص الحق في المشاركة،على علمية التنمية أن تعزز العدالة الاجتماعية، القائمة على:

1. الهيئات المحلية اتصال وتواصل يومي ومباشر في كافة مناحي حياة المواطن اليومية.
2. الهيئات المحلية أكثر فعالية نتيجة مراقبة الناس لها.

3. الهيئات المحلية "المفروض" أن تعطي فرص أكبر للمشاركة المجتمعية: الانتخابات، اتخاذ القرارات...الخ.
4. يقع على الهيئات المحلية مسؤوليات وأعباء إدارية وخدمية رئيسية تطال مختلف مجالات الحياة المجتمعية.
5. الحكم المحلي بشمولية مفهومه يتضمن جوانب تنموية، ديمقراطية، ومؤسساتية تتطلب درجة عالية من التفويض للمجتمعات المحلية.

المرتكز الثالث: إدماج النوع الاجتماعي هو إستراتيجية عمل في التنمية وليس هدفا بحد ذاته، إذ أن الهدف تحقيق التنمية والفائدة المجتمعية:

- يضمن النوع الاجتماعي:
  1. العمل على مشاركة كل من الرجال والنساء بشكل متساو.
  2. كما يضمن تضمن هذه المشاركة عكس أولويات الفئات المجتمعية المختلفة (رجالا ونساء)
  3. يوضح التباين المرتبط بعلاقات النوع الاجتماعي ويقوم بمعالجتهما.
  4. تضمن الكشف عن ومعالجة حالات عدم المساواة في الوصول إلى المصادر والموارد المختلفة.
  5. إزالة العوائق بمختلف أشكالها والتي تعترض تمتّع كل من المرأة والرجل بالفرص والموارد بصفة متساوية، والعمل على اقتراح الأدوات والآليات ومراقبة تنفيذها لتحقيق هذه الأهداف.
- ومن الدوافع الأساسية لدمج النوع الاجتماعي في الهيئات المحلية أيضا:
  1. هو دورها في تقديم خدمات حيوية ومهمة لحياة الناس وجودة الحياة، وبشكل خاص الفئات المهمشة والفقيرة ، وبضمنها النساء، والنساء معيلات الأسر، والتي غالبا لا تستطيع تحمل كلفة هذه الخدمات (شرائها).
  2. لذلك تعتبر عملية التخطيط بمنظور النوع الاجتماعي على المستوى المحلي مهمة لضمان أن الموارد يتم توزيعها حسب حاجات وظروف كل من الرجال والنساء، حيث أن االعدالة في التزويد بالخدمات يضمن وصولها للأكثر فقرا.

ثانيا: أبرز النتائج

الفجوات الرئيسية في منهجية العمل على الإستراتيجية

1. المشاركة:

I. تبنت الاستراتيجيات المشاركة في إطار اللجان، هذه المشاركة كانت منقوصة على المستوى المجتمعي العام، حيث كانت المشاركة محدودة للفئات المجتمعية بشكل عام وللنساء بشكل خاصة.

II. كما أن طبيعة اللجان التي شاركت فيها النساء كرست النظرة التقليدية للنساء، من خلال تكريس دورهن الرعوي (الإنجاب والرعاية والتربية والإعمال المنزلية على سبيل المثال **لجان المرأة والطفل**، لجنة الأشخاص ذوي الإعاقة...الخ).

III. كما كانت مشاركة النساء في لجان أخرى دور تكميلي وليس رئيسي كدور الرجل في المجتمع أو داخل الأسرة.

2. قدرة الإستراتيجية على رصد فجوات النوع الاجتماعي

I. لم تكن المنهجية المستخدمة في بناء الإستراتيجيات المستخدمة قادرة على رصد الفروقات في كل قطاع من القطاعات التي تمركزت حولها الخطط.

II. كما لم تكن الأدوات المستخدمة في بناء الإستراتيجية ضامنة لمشاركة النساء والرجال بشكل متساو وعادل.

III. ولم تكن قادرة على رصد الفجوة بين الرجال والنساء، وإنما بني نهج العمل في الاستراتيجيات بأن الفرص متاحة للجميع بالتساوي وأن الاحتياجات قائمة على التماثل المجتمعي وهي ذاتها لكل فئات المجتمع.

IV. هناك غياب لتقدير التداعيات الحاصلة على النساء والرجال نتيجة الإجراءات والأدوات المستخدمة في عمل الخطط بما في ذلك اثر السياسات والمشاريع والبرامج في السياق الآني والمستقبلي والاستراتيجي.

V. افترضت الاستراتيجيات أن هناك وصول متكافئ للمصادر ووسائل الاتصال والتواصل المجتمعي.

VI. كما أن الوسائل التي أتاحتها الإستراتيجية كانت لصالح الرجال على حساب النساء، وبرغم ذلك لم تضمن إلا مشاركة ذكورية محدودة أيضا، لفئة مجتمعية يتجانسون في اهتماماتهم، وغيبت الغالبية المجتمعية.

- **قدرة الإستراتيجية على الاستجابة لأولويات وحاجات النوع الاجتماعي**

1. ليس السكان في هذه البلدات مجموعة من الأفراد والأسر يعيشون بشكل متساو بل هم مجموعة من الأفراد والمجموعات يتحكمون في مستويات مختلفة من النفوذ والثروة والتأثير والقدرة على التعبير عن احتياجاتهم ومشاغلهم وحقوقهم.
2. هناك مجموعات متنافسة في هذه المجتمعات، وعندما تكون الندرة في المشاريع التنموية تجعل المنافسة والصراع عال ويكون ذلك على حساب من يقبعون في أسفل السلم الطبقي (النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والفقراء...الخ)، ويكون المردود التنموي عليهم محدود للغاية لأن أولوياتهم لم تأخذ بالحسبان.
3. كان النهج المتبع في بناء مراحل الإستراتيجية غير قادر على رصد الخصوصية في القطاعات التنموية المختلفة التي رصدتها الخطة، ولم تتعاطى بشمولية من القضايا التنموية المختلفة سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية أو سياساتية – سياسية.
4. **ركزت الإستراتيجيات القائمة على البنية التحتية وفي سياق الخدمات التي تقدمها البلدية، ولم تتطرق إلى القضايا التنموية أو المشاكل التي يعاني منها المجتمع ككل رجالا ونساء**، فهي عمياء من منظور النوع الاجتماعي.
5. بينت الورش التي تم عقدها من قبل فريق البحث (حيث حضر هذه الورش لا يقل عن 60 امرأة في البلدات الثلاث):
   I. وجود تباين واضح في وجهات نظرهم مقارنة بأولويات الإستراتيجية من حيث المشاكل والأولويات.
   II. فجوة في التمثيل والنظرة والتحليل المبني على النوع الاجتماعي.
   III. أوضحت الشابات والنساء أن مشاركتهن كانت محدودة والنساء اللواتي شاركن -وهن قلة قليلة ممن حضرن الورش-، ارتبطت مشاركتهن كنشيطات من خلال المؤسسة اللواتي هن أعضاء بها.

- **مرتكزات متحسسة للنوع الاجتماعي**

1. الأهداف التنموية:

I. ركزت الخطط الإستراتيجية على أهداف تنموية لا تشكل من حيث المضمون أي أبعاد تطويرية تنمويا بل هو نشاط مثل توسيع شبكة الطرق وإعادة تأهيلها وتنظيم الحركة المرورية....الخ.

II. **تخدم النشاطات سالفة الذكر هدف واحد تنموي مرتبط بتسهيل حركة المواطنين وتنظيم تنقلهم**.

III. كما أن بعض هذه الأهداف ليست ذات مضمون مثل الحفاظ على البيئة العامة للبلد أو تنظيم عمليات البناء والترخيص حيث تتم من خلال إجراءات وليس أهداف.

IV. كان بالإمكان أن تتمحور الاستراتيجيات على هدف تنموي واحد متحسس للنوع الاجتماعي، مثلا: **توسيع فرص النساء والرجال في المشاركة وفي عملية اتخاذ القرار، أو توسيع فرص النساء والرجال الاقتصادية**.

V. وعليه كان بالإمكان تطوير منظومة من الأهداف الإستراتيجية الخادمة لقضية النوع الاجتماعي وتضيق الفجوة القائمة على أساس النوع الاجتماعي.

2. قياس أثر التدخلات التنموية

I. تعاملت الإستراتيجية مع الرجال/الشباب والنساء/ الشابات في المجتمع على أنهم فئة متجانسة، بالتالي لم ترصد خصوصية الاحتياجات الخاصة بكل فئة، ضمن السياق الاجتماعي الاقتصادي والسياسي في التجمعات المبحوثة.

II. ويذكر أن بمقدور هذه الخطط تلبية حاجات أنية وذات بعد اجتماعي (وتجاهلتها الخطط) دون تكاليف تذكر مثل تنظيم السوق والحركة التجارية والأرصفة لأهمية حراك وحركة النساء، أو تفعيل المشاركة على أساس النوع الاجتماعي ارتباطا بشؤون البلد أو تفعيل ريادية المؤسسات القادرة على تحفيز واقع النساء الاقتصادي.

III. في تحديد الأولويات الخاصة بالخطة لم يتم النظر إلى الفرق في الأدوار والحاجات الخاصة بكل من النساء والرجال ضمن الخدمات المختلفة، التي تقدمها وتعتبر مسؤولية مباشرة للبلديات مثلا أولويات الاحتياجات على مستوى البنية التحتية

أمثلة ذات دلالة:

- رصيف، شوارع، إنارة، مواصلات: ارتباطها بحرية الحركة للنساء مع الأخذ بالاعتبار دورها الإنجابي(غالبا تتحرك النساء برفقة الأطفال) شعورها بالأمان في كل وقت تحتاج فيه للتنقل.
- أما فيما يخص شبكة المياه كأولوية: حصة المياه ومواعيد توزيعها – على مستوى الوحدة المنزلية النساء: تنظيف، طهي، صحة، عناية بالأطفال وكبار السن، والمرضى، زراعة، استخدام شخصي. بالنسبة للرجال هي للاستخدام الشخصي مثلا.
- تنظيم السوق: أثره على النساء- خاصة معيلات الأسر وذوات الدخل المحدود، تعزز كأولوية للمشاركة الاقتصادية للنساء، وتوفير فرص عمل للرجل بصفته مشاركتها الاقتصادية ذات دلالة على تعزيز مشاركتها العامة، وللحد من العنف الممارس ضدها بسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة.
- الأمر الذي انعكس على تحديد آليات التدخل و المؤشرات الخاصة بالاستجابة لهذه الأولويات وأثر تلبيته على تحسين مستوى حياة الناس ومشاركتهم.

3. الموازنات

I. ومن حيث النشاطات ودون الخوض في تفاصيلها فمن الطبيعي أن لا تعكس هذه النشاطات أي بعد للنوع الاجتماعي كونها مرتبطة أصلا بأهداف ليست حساسة للنوع الاجتماعي.

II. وانعكس أيضا ذلك في تحديد احتياجات كل الفئات الاجتماعية، من حيث النشاط والموازنة.

III. وعليه كانت الموازنة في هيكلها بشكل بنود مالية تنظم نشاطات وإجراءات للمشاريع المختلفة.

IV. وضمن هيكل الموازنة يصعب قياس أثر الإنفاق، وإن كان قد أخذ بالاعتبار الأولويات المجتمعية، وأيها أخذ اهتماما في الإنفاق أولويات النساء/ الفتيات أو الرجال/ الفتيان.

4. البلديات المبحوثة مؤاتية لإدماج النوع الاجتماعي

I. الإرادة السياسية لدى رؤساء البلديات، الأعضاء والعضوات، الموظفين والموظفات

II. وجود بنى وهياكل ضمن البلديات ذات علاقة وثيقة ومباشرة مع المجتمعات المحلية.

III. وجود النساء في الهيئات المحلية: كعضوات، موظفات في مناصب مختلفة لا تقتصر على الأدوار التقليدية (مهندسات للطرق، المشاريع، الأشغال....).

ثالثا: توصيات، نحو إستراتيجية أكثر استجابة للنوع الاجتماعي

- **العمل المؤسسي (داخل البلدية)**

1. أهمية إعادة تقييم البلديات من منظور النوع الاجتماعي، باتجاهين، الأول: من خلال تقديم قراءة للتوجهات الكامنة لدمج النساء، والاتجاه الأخر لتقديم وبناء على أرضية الدمج لمنظور النوع الاجتماعي في عمل البلدية، وان بروز فجوات مختلفة داخل البلدية لا بد أن يتم ترجمتها وعكسها في سياسات تحد من فجوة النوع الاجتماعي.
2. تطوير مؤشرات عن السياق العام للبلدات موضع التقييم، بحيث ترصد هذه المؤشرات الفجوة في سياق واقع وعلاقات النوع الاجتماعي في المجالات المختلفة التي طرحتها الإستراتيجيات.
3. تعزيز الحوار حول قضايا النوع الاجتماعي داخل أروقة البلديات وعلى مستويات مختلفة، وداخل الدوائر المختلفة، حيث يعزز ذلك واقع تضمين حساسية لقضايا النوع الاجتماعي في أروقة البلدية، وقد طرحت أفكار مثل تشكيل لجنة نسوية فاعلة وممثلة.
4. الاستفادة من البنى والأقسام الموجودة ضمن الهيئة المحلية في رصد أفضل للأولويات، مثل مراكز خدمات الجمهور، وهو قسم مستحدث في البلديات المبحوثة، إضافة للعلاقات العامة، والأقسام ذات الاتصال المباشر مع الجمهور.
5. استثمار وجود النساء ضمن أقسام مختلفة وعلى اتصال مباشر مع المجتمع حسب طبيعة العمل الذي يقمن به والذي من خلاله يمكن تلمس حاجات النساء بشكل خاص والمجتمع عموما، كما أن وجود النساء ضمن الهيئة المحلية يعزز من قدرة النساء في المجتمع المحلي على التواصل مع الهيئات المحلية حسب الثقافة السائدة في المجتمع.
6. وهذا يعزز ضرورة وجود "وحدة خاصة بالنوع الاجتماعي" للتواصل مع الجمهور وبشكل خاص المشاكل التي تحد من دمج النساء في العمل البلدي "وهذا مقترح قدم من قبل النساء في التجمعات المبحوثة.

الأهداف والنشاطات الخاصة بالإستراتيجية

1. وضع استراتيجية تواصل مستجيبة للنوع الاجتماعي تراعي في بنيتها(أهدافها، مبادئها وآلياتها النوع الاجتماعي، وتراعي الفروق بين الفئات المختلفة في قدرتها على الوصول للمعلومات، بالتالي قدرتها على المشاركة وشكل/ محتوى المشاركة.
2. استخدام جزء من الأهداف وتأمين حساسيتها لقضايا النوع الاجتماعي، فعلى سبيل المثال لا الحصر أهمية تضمين هدفا خاصا بالإستراتيجية لتعميق المشاركة وخاصة الاقتصادية النسوية في البلدات، فتطوير قواعد وحيز صناعي وتجاري خاص بالنساء، يعد مناسبا وحيويا لتفعيل دور النساء الاقتصادي بأكثر من اتجاه.
3. ضرورة العمل على إيجاد معلومات حول المواطنين مصنفة حسب الجنس وتوضح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، الأمر الذي يزيد الفجوة في تلبية حاجات المواطنين والمواطنات بحسب اولوياتها، مثل النساء معيلات الأسر في المدينة، الشباب والبطالة، إضافة لبيانات يوفر وجودها قاعدة لاتخاذ قرارات حول الأولويات ومعايير تحديدها.
4. إن الميزانية تعكس أولويات البلدية الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق التزامها السياساتي فيما يتعلق بالجوانب المختلفة، وعليه نوصي بأهمية بناء موازنات تحاول سد الفجوة النوعية القائمة في المجالات المختلفة، وعليه فان ما تطرحه الإستراتيجيات القائمة على رؤية اقتصادية محضة، إن تحقيق تنمية نوعية وعادلة متمحورة حول الإنسان في تلك البلدات يجب ان تركز على الإنتاجية والشراكة والمساواة والإنصاف، ويتطلب ذلك بالتأكيد سياسات موجه بشكل إرادي نحو توزيع عادل لما تحققه التنمية والنمو في البلدة بشكل منصف وعادل ومستجيب للحاجات المختلفة للسكان رجالا كانوا أم نساء.

التدريب:

1. تكمن أهميته بتحقيقه ثلاث أبعاد رئيسية، الأولى مرتبطة بأهمية تطوير الخطة الإستراتيجية للتعاطي مع قضايا النوع الاجتماعي. والبعد الثاني، يرتبط بأهمية تطوير هدف خاصة بتطوير واقع النساء في تلك البلدات. والبعد الثالث للتدريب يرتبط بتمكين فريق البلدية من وضع موازنة حساسة وقادرة على الأخذ بعين

الاعتبار قضايا كل من النساء والرجال لسد الهوة والفجوة الجندرية. وهذا يتأتى بالتأكيد من خلال البناء على الخبرات المتراكمة لدى الهيئات المحلية.

2. مع أهمية وجود تدريب خاص لكوادر الهيئـات المحلية حول النوع الاجتماعي، و تحديد وحدة/شخص مختص بقضايا النوع الاجتماعي داخل الهيئة المحلية.

رابعا: أهم المفاهيم المؤشرات الرئيسية المرتبطة بالنوع الاجتماعي والتخطيط الإستراتيجي

المؤشر	تعريفه	المؤشرات التفصيلية ذات العلاقة
النوع الاجتماعي	هو عملية دراسة العلاقات المتداخلة بين النساء والرجال، وتسمى هذه العلاقة "علاقة النوع الاجتماعي. وتحددها وتحكمها عوامل مختلفة اقتصادية واجتماعية وثقافية واقتصادية وبيئية، عن طريق تأثيرها على قيمة العمل في الأدوار الإنجابية والإنتاجية والمجتمعية والسياسية التي يقوم بها من كل المرأة والرجل.	- الأدوار المخصصة (المنوطة) بشكل عام بالنساء والرجال محددة من قبل عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية أكثر منها بيولوجية (الطبخ في المطبخ، والزراعة، والتمريض، ورعاية الأطفال (ادوار مخصصة للنساء)، اتخاذ القرارات، قيادة السيارة العامة، الجندية (أدوار مخصصة للرجال)). - توزيع الأدوار بين الرجال والنساء في المجتمع من منطلق مفهوم المشاركة يؤدي إلى فائدة أكبر للمجتمع. - إتاحة الفرص المتكافئة للنساء والرجال لاكتشاف قدرات كامنة فيهم وتمكينهم من مهارات تفيدهم في القيام بأدوار جديدة تعود بالنفع على المجتمع. - تطوير العلاقة بين النوعين حتى يتم توفير العدالة والمساواة بين النوعين ليس فقط بين الرجال والنساء وإنما بين أفراد المجتمع جميعا.
تقسيم العمل على أساس الأدوار الاجتماعية	وهي الأدوار المختلفة والتي تؤثر على النشاطات والمشاركة والاستفادة وإمكانية الوصول	- تأثير المشاريع على الدور الإنجابي لكل من الرجال والنساء. والذي يتمثل في مسئوليات الحمل والولادة وتربية الأطفال والعمل المنزلي والواجبات العائلية والاجتماعية. - تأثير المشاريع على الدور الإنتاجي والمشاركة الاقتصادية لكل من الرجال والنساء والذي يتمثل في نوع العمل الذي يقوم به كل من الرجال والنساء ونوع الخدمات القابلة للاستهلاك والتجارة أو الأعمال الأخرى. - تأثير المشاريع على الدور المجتمعي لكل من الرجال والمرأة والذي يشمل النشاطات المجتمعية لتوفير الخدمات أو الموارد الخاصة بالحاجة المجتمعية مثل الأعمال الطوعية المشاركة في التنظيمات والمؤسسات القاعدية. - تأثير المشاريع على الدور السياسي لكل من الرجال والنساء وهي النشاطات التنظيمية على المستوى السياسي.
الوصول إلى المصادر والموارد المختلفة مع أهمية التحكم منها	يرتبط هذا المفهوم بالتمكين بشكل رئيسي والتي تعتبر عملية تسهيل الحصول على الخدمات والإنتاج دون تمييز يعتبر هدف رئيسي للتنمية. ويقترن بالوصول والحصول القدرة على التحكم والمشاركة في عملية اتخاذ القرار المرافق للمشروع التنموي.	- توازن الأنشطة التي تساهم في وصول كل من الرجال والنساء، إلى ذات الموارد والخدمات بتساوي. - أن لا يكون لدى مخطط المشروع أو منفذه أو المسئول عنه سلطة يحدد في كيفية استخدام الخدمة.
المشاركة	التفاعل المتساوي بين الرجال والنساء، في تخطيط المشاريع وتنفيذ الأنشطة والموارد، وتعتبر المشاركة عملية أساسية ومهمة لتقوية المرأة وتنمية جوانب حياتهم المختلفة، مع أهمية أن يكون	- درجة التفاعل بين الأفراد المخططين أو المنفذين والمجموعات المستهدفة عند تصميم والتخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم للمشروع - حجم المشاركة في العمليات المطروحة سابقا من جانب الرجال والنساء. - أهمية المشاركة ضمن المستويات المختلفة من أسفل السلم حتى صناعة واتخاذ القرار. - مشاركة النساء في اللجان :

	هناك مواقف لدى المخططين أو المنفذين على تحفيز وتشجيع على المشاركة.	- في أي لجان كانت ممثلة؟ في أيها لا؟ لماذا؟ - ما معايير اختيار النساء في اللجان؟ هل أثر وجود النساء على تمثيل حاجات النساء؟ نعم - كيف؟ / لا؟ لماذا؟.....
احتياجات النوع الاجتماعي العملية والإستراتيجية	**العملية**: وهي الاحتياجات الرجال والنساء والمهام المحددة في إطار تقسيم النوع الاجتماعي للعمل. وهو يخص المدى القصير والاحتياجات اليومية. **الإستراتيجية**: تجاور الاحتياجات العملية باتجاه ترقيتها قصد الوصول إلى أكثر إنصاف وعدالة بين النساء والرجال وهذه الاحتياجات على المدى الطويل.	- على البرنامج أن يوفي بالتزاماته العملية الأولية لكل من الرجال والنساء وهي مختلفة حسب أدوار النوع الاجتماعي ومقاييسها (السن والعرق والطبقة، الخلفية) مثل الاحتياجات اليومية كتوفير الأكل والماء والكهرباء وحركة المواصلات ....الخ. - وهذه الاحتياجات الأولية على البرنامج (المشروع) الوفاء بها في كل نشاط يقوم به. - إزالة العوائق بالأساس ذات التأثير الممتد، مثل إزالة كافة أشكال التمييز في المجال المالي والثقافي، والحصول المتساوي والمتكافئ على التعليم، - التقسيم العادل في مجال العمل، بجانب القضية الرئيسية وهو السعي لأمن المرأة الشخصي وحمايتها من العنف. - وهنا لا بد من رصد الاحتياجات الإستراتيجية التي سعى البرنامج و/أو أوفى بها مقابل تلك الاحتياجات الإستراتيجية التي لم يفي بها.
التمكين	من المهم عند توضيح التمكين توضيح معني التنمية الممكنة، وإنها لا تعني الحصول على مزيد من الموارد والخدمات الأساسية، بل هي عملية يتم عن طريقها الحصول على الفوائد واستمرارية المحافظة عليها وان التنمية ليس فقط إشراك المستفيدين كفئات مستهدفة وإنما لتحسين قدراتهم حتى يتمكنوا من التعرف على المشاكل والاحتياجات ويطلعوا في دور فعال في حلها، وهنا التمكين يعني ضم مفاهيم المساواة في النوع والتي تمكن من إشراك كل من الرجال والنساء بعدالة ومساواة.	- الخدمات الأساسية: وهو المستوى المادي لرفاهية المرأة مقارنة بالرجل في مجالات التغذية وتوفير الطعام والتعليم والصحة والموجه للتعرف على الاحتياجات الرئيسية للنساء كعضو في المجتمع. كما أنه يؤشر إلى فجوات النوع على اعتبار إن المرأة ليست فقط متلقية فوائد من الخدمات الرئيسية بل هي فرد قادر على التغير. - سهولة الحصول على الموارد: إن درجة الإنتاجية المتدنية للمرأة تنبع من محدودية الحصول على موارد التنمية ووسائل الإنتاج المتوفرة في المجتمع مثل الأرض والقروض والعمالة والخدمات. - عملية الإدراك والوعي: عملية التمكين تعني عملية الإدراك والوعي لهذه المعتقدات والممارسات وأسبابها، ولا بد للمرأة أن تدرك أن مشاكلها ليست ناتجة عن عدم الكفاءة بقدر ما هي ناتجة عن مواجهتها لنظام اجتماعي يحد من قدرتها وإمكانياتها. فعملية الوعي تعني بالتأكيد التحليل الناقد للمجتمع والتعرف على الممارسات التنموية التي تم قبولها والتسليم بها مسبقا على أساس أنها واقعا، ويجب أن تتضمن أيضا فهما للأدوار المختلفة الخاصة بالجنس والنوع والتأكيد على أن دور النوع هو دور اجتماعي اقتصادي يمكن تغيره. - المشاركة: كما نوهنا سابقا أن فجوة النوع الاجتماعي في عملية المشاركة من أكثر المظاهر رؤية ووضوحا من حيث مشاركة المرأة في المؤسسات المختلفة سواء المحلية أو الوطنية. وعليه فان المشاركة تعني ماهية كل من النساء بشكل متساوي مع الرجال في عملية تحديد الاحتياجات وتعريف المشكلة والتخطيط للمشروع والإدارة والتنفيذ والمتابعة والتقييم. - التحكم: وعليه فان الفجوة تعززت من عدم المساواة في القوة بين النساء والرجال، فالمساواة في التحكم تعني التوازن في القوى بين النساء والرجال بحيث لا يتمتع أحدهم بمركز هيمنة على الأخر وهذا يعني إشراك كل من النساء والرجال يشاركون وهم يملكون القوة المؤثرة على مستقبلهم ومستقبل المجتمع ككل بجانب الرجل.
الموازنة ومقاربة النوع الاجتماعي في الهيئات المحلية	تعريف الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي: بناء هيكل الموازنة بشكل يحقق تكافؤ الفرص والعدالة بين مختلف فئات المجتمع وأفراده رجالا ونساء، وذلك من خلال إعادة	- تحيد وفهم احتياجات كل الفئات الاجتماعية. - الوصول إلى توزيع عادل للموارد المالية المتاحة حسب احتياجات وتوقعات وطموحات كل فئة مجتمعية. - إعادة ترتيب الأولويات في الإنفاق وإعادة تصميم البرامج والخطط التنموية وتوجيهها للوصول إلى حالة من المساواة بين جميع أفراد المجتمع والى استغلال الموارد المالية المتاحة استغلالا أمثل.

	جدولة الأولويات على صعيد النفقات ومصادر الإيرادات من أجل دفع هذه العدالة الاجتماعية إلى الأمام.	
الموازنة والأدوار الاجتماعية	الميزانية التي لا تأخذ بعين الاعتبار الأدوار الاجتماعية لكل من الرجال والنساء القائمة تكرس التباين حسب النوع وتعمق الفوارق لأنها لم تنتبه إلى الفرق بين الاحتياجات والمصالح والى مختلف التطلعات بين الجنسين.	- الأسئلة ألمفتاحيه: مقاربة النوع الاجتماعي هي أداة للتحليل والتخطيط والتقييم من أجل فهم الواقع: 1. من يقوم بماذا؟ ولفائدة من؟ (الأنشطة) 2. كيف؟ (الوسائل) 3. من يملك ومن يتحكم بماذا؟ (الموارد) 4. من يقرر في ماذا؟ (السلطة) 5. من المسئول عن ماذا؟ (الواجبات) 6. من يستفيد من ماذا؟ (المداخيل) 7. من ينفق ماذا؟ (النفقات) 8. من له الحق في ماذا؟ (الحقوق والقوانين) 9. من يستفيد من العائدات؟ (الأثر والواقع) 10. من يتضرر؟ (الأثر والواقع)
أثار إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في موازنة الجماعات المحلية	كيف تنعكس أثار الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي على الحياة بجوانبها المختلفة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.	- الآثار الاجتماعية: 1. استفادة الفئات الاجتماعية الأكثر تهميشا. 2. القضاء على الفوارق الاجتماعية. 3. استفادة النساء والمساهمة في إزالة التهميش والإقصاء التي تواجهه النساء. 4. إقامة عدالة اجتماعية. - الآثار الاقتصادية: 1. استخدام أمثل للموارد. 2. الاستفادة من خبرات كل من النساء والرجال. 3. الاستفادة من ميزانية إدارة الوقت. 4. عدالة أكبر للمشاركة الاقتصادية خاصة للنساء والفئات المهمشة الأخرى. 5. توزيع عادل للمخرجات التنموية للبرامج والمشاريع. - الآثار السياسية: 1. الشفافية في إدارة شأن المجتمع المحلي في جوانب التنموية المختلفة. 2. ربط الميزانية بالخيارات الاقتصادية والاجتماعية. 3. رؤية إستراتيجية قائمة على الإنصاف والمساواة والعدالة. 4. زيادة المشاركة في صناعة القرارات على المستوى المحلي.
محددات المساهمة الناجحة للمجلس المحلي في ذلك	تمكين المجالس المحلية من إدماج النوع الاجتماعي في التخطيط والموازنة ضمن شروط عدة.	- التواصل: توحيد الرؤيا بين كافة المؤسسات ذات العلاقة وضمان الانسجام في البرامج من خلال: 1. الانفتاح على المصالح الخارجية للوزارات والمؤسسات الحكومية. 2. الانفتاح على الجمعيات والمؤسسات الأهلية. 3. الانفتاح على القطاع الخاص. - الرسائل: 1. توفير موارد بشرية مؤهلة تضمن مشاركة كل من الرجال والنساء. 2. توفير بيانات وإحصاءات تصنع حسب المؤشرات الديمغرافية المختلفة، وتحلل الواضع القائم اجتماعيا وثقافيا، وتساهم في تغير هذا الواقع. 3. القيام بمأسسة نظام لتقييم اثر البرامج والمشاريع على كل من النساء والرجال طبقيا وعمريا وخاصة الفئات الأكثر تهميشا كالأشخاص ذوي الإعاقة.
فجوة النوع الاجتماعي	تنتج عن عدم قدرة فئة من الحصول على مورد أو تلقي خدمة ما بسبب التمييز سواء	- هل يوجد ضمن النظام آليات لرصد الفجوات/ الفروق بين كل من الرجال والنساء(من الفئات المختلفة) في الوصول للمورد/ الخدمة. - آلية متخصصة لتحديد الأولوية في التعامل مع الفجوات

	بسبب الجنس، أو الدين أو الانتماء لفئة اجتماعية، اقتصادية،	- اقتراحات وتدخلات للتعامل معها ضمن البرامج والمشاريع التنموية المقترحة - كيف تؤخذ بالاعتبار في عملية التخطيط والتنفيذ لتدخلات جديدة.
البيانات المصنفة حسب الجنس	علمية جمع البيانات والمعلومات الإحصائية وفصلها حسب الجنس من أجل المقارنة والتحليل، والمقارنة التحليلية	- هل تتوفر لدى الهيئة المحلية معلومات مصنفة حسب الجنس حول: - عدد السكان، عدد الأسر التي تعولها النساء، البطالة، معدل الدخل..... - كيف يتم العمل على تطويرها وتحديثها - كيف يتم الاستفادة منها في تحديد الأولويات والتدخلات التنموية
<u>المشاركة</u> لا ينبغي أن تكون ظرفية، بل يجب أن تفعل في كل مراحل بناء الموازنة ابتداء من الإعداد والتحضير والمصادقة عليها والمتابعة والرقابة ومتابعة الأثر، وهذا يرتبط بالتأكيد من بداية التخطيط للمشروع أو البرنامج التنموي انطلاقا من تحديد الاحتياجات والأولويات.		